المحاضرة السابعة: علم اجتماع السياسي

تمهيد:

إن المتتبع للفكر السياسي يجده موغلا في القدم شأنه في ذلك شأن الفكر الإنساني عامة فعادة ما تكون الأفكار السياسية التي تصدر عن أي مفكرة معبرة تعبيرا صادقا إلى حد كبير عن الظروف الذاتية والموضوعية التي عايشها والأنظمة السياسية التي عاصرها ومع أن تلك الأفكار تكون في الواقع صادرة عن العقل وتفكير الفيلسوف أو المفكر السياسي فإنها بالمقابل تؤكد على مدى تفاعل عقله مع المجتمع الذي يعيش فيه فلا يمكن بأي حال ممارسة الفعل السياسي إلا في إطار مجتمع يتفاعل أفراده مع بعضهم البعض. من هنا جاءت أهمية تحليل النظام السياسي وتفسير النشاط السياسي الذي يتم في إطار ذلك النظام مع الأخذ في الاعتبار أن النظم السياسية ليست من طبيعة واحدة سواء في الجذور التاريخية أو المصدر أو الفكر وارتبطت بالحياة الاجتماعية لتخلق نسقا جديدا بين السياسة والاجتماع. من هنا تتبين العلاقة بين علم الاجتماع أو السياسية وخرج منها مصطلح علم الاجتماع السياسي، فماذا نقصد بعلم الاجتماع السياسي؟

أولا: الجذور الفكرية لنشأة علم الاجتماع السياسي

حتى أوائل الربع الثالث من القرن العشرين، كان المفكرون السياسيون لا يزالون يدرسون ظاهرة السلطة والسياسة باعتبارها مسألتين معزولتين عن المجتمع، كما كانوا ينظرون إلى النظام السياسي باعتباره نظاما مستقلا بذاته، وغير مرتبط بالظواهر الاجتماعية الأخرى. ولكن لم تمض وقت طويل، تبين بعده أن هذه النظرة للسلطة وللسياسة وللنظام السياسي غير سليمة. إذ من الصعب تحليل وتفسير النظام السياسي للدولة بعيدا عن أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، أو إهمال درجة تقدمها أو طبيعة العقائد السائدة فيها. بالإضافة إلى تقاليد وثقافة

شعبها. ذلك أن المجتمع ككل يمارس ضغطا على النظام السياسي، وهو ضغط يؤثر تأثيرا كبيرا عن النظام السياسي ويضفي عليه طابعا خاص. [1]

وإذا كانت المجتمعات النامية تتميز بوجود سلطة سياسية مركزية قوية بينما تتميز المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا بوجود سلطات عديدة إلى جوار سلطة الدولة. فما ذلك إلا لأن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية المتتالية تؤثر في طبيعة بناء نظامها السياسي.

وبناء على هذا، فقد أدرك علماء السياسة والاجتماع والانثربولوجيا في الوقت الحاضر. أن الاكتفاء بتحليل النصوص الدستورية والقانونية لا يعطي فكرة سليمة عن سير نظام الحكم في المجتمع ومدى أدائه لوظائفه ولذلك اتجهوا إلى التحليل الكلي Macro-analyse وتخلو عن التحليل الجزئي Macro-analyse، ذلك أن التحليل الكلي للمجتمعات السياسية ولبناءات السلطة فيها، يساهم بدون شك في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع السياسي، ومن ثم المساهمة في تفسير طبيعة البناء السياسي للمجتمع والدولة.

ومما يدعم من هذا الاتجاه عند السياسيين والاجتماعيين العرب، ما سجلناه في كتابات البعض منهم، من حيث الرؤية التكاملية، عند تحليل الظاهرة السياسية، ابتداء من العلامة عبد الرحمان بن خلدون وانتهاء بعلماء الاجتماع والانثربولوجيا أمثال الدكتور أحمد أبو زيد والدكتور أحمد الخشاب، أو علماء السياسة أمثال الدكتور عبد الحميد متولي الذي يرى أن النواحي المتصلة بالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس، في هذا الميدان لا تقل في الأهمية عن الناحية القانونية أو الفقهية بل ربما زادت علميا شأنا. وعملت علميا مكانا.

يقول الباحث الأمريكي (س.م. ليبست S.M.Lipset) إن الأزمات الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكذلك الثورة الصناعية في القرنين الثامن والتاسع عشر في أوروبا وهما العامان الذي أدى إلى بلورة المجتمع الجديد، هي التي بلورت ما تسميه بعلم

(1) سعاد الشرقاوي، **علم اجتماع السياسي أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على النظم السياسية 1977** دار النهضة العربية ص 3 وما بعدها.

الاجتماع السياسي فلقد كشف انهيار المجتمع التقليدي، لأول مرة، للرأي العام الفرق بين المجتمع والدولة، كما أبرز أيضا مشكلة كيفية تحمل المجتمع للصراع المستمر بين أعضائه وجماعاته. مع المحافظة على الوحدة الاجتماعية، وعلى شرعية سلطة الدولة في ذات الوقت[1]

ويضيق (ليبيست) بأن الانقسام بين الحاكم المطلق في القرن السابع عش، والبرجوازية أوضح اختلافات بين الإنسان والمواطن وبين المجتمع والدولة. وقد كانت هذه الاختلافات سببا ونتيجة، في آن واحد. للأزمات التي قامت حول شرعية الدولة التي كان الناس قد بدأوا يشكون فيها بينما رفضها آخرون لأول مرة خلال الصراع الديني في القرن السابع عشر وقد ركز هذا المبدأ على تفوق الدولة على بقية الأنظمة السياسية الأخرى داخل حدود الدولة.

وقد اتخذ رواد علم الاجتماع (خلال القرن 19) جوانب متضاربة في النقاش حول المجتمع والدولة، فقد رأى بعضهم مثل (كارل ماركس) أن المجتمع هو البناء الذي يجب دعمه، وفي الوقت الذي يحدد فيه سلطات الدولة أما عن طريق إلغائها أو عن طريق وقوعها تحت سيطرة المجتمع، ورأى آخرون أن الحل يكمن في سيادة الدولة على بقية المنظمات الأخرى في المجتمع وعلى مختلف فئاته وجماعاته.

أما علماء الاجتماع السياسي اليوم. فقد تجاوزوا هذا الآن، وذلك عندما حددوا بكل وضوح ميدان تخصصهم، فهم يرون أن "الدولة" ليست سوى واحدة من المنظمات أو الأشغال السياسية العديدة في المجتمع.

وأن المؤسسات السياسية ليست سوى واحدة من مجموعات عديدة من المؤسسات الاجتماعية وأن العلاقة بين هذه المنظمات وبين مجموعة المنظمات الأخرى هي الموضوع الخاص بعلم الاجتماع السياسي.

(1) علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه مهد السويدي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الساحة المركزية 7-8-9-10

ثانيا: تعريف علم اجتماع السياسية

هو أحد الفروع الأساسية في علم الاجتماع الذي يهدم بتحليل الظاهرة السياسية في إطارها الاجتماعي، وبالتالي أساس هذا العلم هو التفرقة بين الحياة المدنية والحياة السياسية أو التفريق بين المجتمع والدولة حيث يعالج هذا العلم النظم السياسية وارتباطها وتفاعلها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، ولقد انقسم علماء الاجتماعي السياسي لمجموعتين في تحديد المجال الأساسي له:

المجموعة الأولى (علم الدولة): فكان رأي تلك المجموعة أن المجال الأساسي لهذا العلم هو علم الدولة والمعرفة اليوم بكلمة سياسية والذي يدرس نظم السياسة ونظم سياسة ودولا قوية معنية بإطارها المحلي فكلمة دولة تعني تمييز نوع واحد من المجتمعات الإنسانية وبالتالي فإن هذا العلم يفصل بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية الأخرى ومن هنا يرى بعض العلماء علم الاجتماع أن علم الاجتماع السياسية يحالف النظرة العلمية التي يجب أن تعتمد على المقارنة والتجريب.

المجموعة الثانية (علم القوة): وتنظر لعلم الاجتماع السياسي باعتباره علوم الحكم والسلطة حيث يهتم ببناء القوة وتوزيعها داخل المجتمعات وبين الأفراد داخل المجتمع الواحد أي بين الحكام والمحكومين والمقصود بالقوة هو قدرة الفرد أو الجماعة على إصدار القرار ومتابعة تنفيذ حتى لو كان هذا ضد مصالح بعض الأفراد سواء بالأسرة أ المصنع أو الجامعة وبذلك يهتم هذا العالم بدراسة القوة بشكل شمولي في كلا من القبيلة والأمة والإمبراطورية.[1]

- أنه العلم الذي يدرس طبيعة التفاعل العلمي والدايلكتيكي بين الدولة والمجتمع أي يدرس الفعل ورد الفعل والتجاوب المنطقي بين أجهزة المجتمع من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى.

(1) عبد الفتاح ماضي، "**محاضرة قسم العلوم السياسية**"، كلية التجارة جامعة الإسكندرية مكتبة 800 مبنى نور التعليمي الأحد.10.30.7.30 حجرة 50 (2007).

وهناك تعريفا آخر لعلم الاجتماع السياسي ينص على أنها لعلم الذي يدرس طبيعة الظروف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، ويدرس كذلك أثر الأحداث السياسية في البنية الاجتماعية ومكوناتها التركيبية[1]

ثالثا: موضوعات علم اجتماع السياسي ومجالاته

1-موضوعات علم اجتماع السياسي

أ- **القوة:** يعتبر ماكس فيبر أن القوة هي نوعا ما ممارسة القهر أو الإجبار بواسطة أحد الأفراد الآخرين وهي ممارسة الرقابة أو التأثير من طرف شخص آخر أو جماعة على أفعال الآخرين لتحقيق هدف معين دون موافقتهم.

ب-السلطة: مفهوم السلطة هو أكثر المفاهيم السوسيولوجية استخداما في إطار علم الاجتماع بصفة عامة لكن لحد الآن لم يتم تحديد هذا المفهوم الاصطلاحي والاتفاق عليه فقد أشار أرسطو أن شرعية الدولة تقوم على السلطة، وان شرعية السلطة هي قيامها لمصلحة المسود كما يرى في السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة بين المواطنين هي القاعدة بل لكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره.

ج- المشاركة السياسية: إن كثير من علماء ودارسين علم الاجتماع وعلم السياسة يتفقون على الأفكار الرئيسية والدلالات في التعريف الذي يقول: إن المشاركة السياسية هي العضو الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس والتعبير العلمي الصريح لسيادة القيم والحرية والعدالة والمساواة في المجتمع ومؤشر قوي على مدى تطور أو تخلف المجتمع السياسي.

د- التنمية السياسية: هي عملية تسريع النمو في المجتمع وهي عبارة تحقيق زيادة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن.

(1) Dowson,R. and prewist .K., **political socialisation**, Boston, 1969, pp14-18

هـ- الديمقراطية: لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاطئة إلا أنه لا يوجد اتفاق حول المفهوم الحقيقي لمصطلح الديمقراطية والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس على أنفسهم على أساس الحرية والمساواة.

و- الثورة والعنف: الثورة هي التغيرات الجذرية البني المؤسسية للمجتمع وقد تكون الثورة عنيفة ودموية كما قد تكون سلمية ومن أسباب قيام الثورة في نظر أرسطو هي الرغبة في المساواة.

ز- البيروقراطية: هي تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقييم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة تأخذ الشكل الهرمي.

ح- الصراع: يعد الصراع ظاهرة اجتماعية موغلة في القدم فهو أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي عن تعارض المصالح فيرى البعض أن الصراع يعبر عن حالة مرضية يجب السيطرة والانحناء عليها فيما يرى البعض أنه حالة إيجابية لابد من وجودها من أجل التنمية والتقدم والتطور الاجتماعي.

2-مجالات علم اجتماع السياسي

كما هي الصعوبة التي يواجهها مدارس في تحديد تعريفة متفق عليه لعلم الاجتماع السياسي كذلك عن تحديد مجال هذا العلم لا يزال يشهد تغيرات مثله مثل سائر العلوم الاجتماعية يفرضها تطور الحياة الاجتماعية وتغير البناءات الأساسية للظاهرة السياسية تبعا لذلك التطور إلا أن ذلك لا يعفي المتخصصين في هذا المجال من ضرورة وضع إطار نظري ومنهجي واضح يبين الاهتمامات الرئيسية لعلم السياسي ذلك أن أي علم من العلوم الاجتماعية يرتكز على نقاط أساسية بها يثبت عمليته ويصبح مستقلا وأهمها:

- إتباعه لقواعد المنهج العلمي عند دراسة قضاياه ومسائله الأساسية.
- أن يكون هناك مجال واضح للعلم.
- أن يتم تحديد أهداف العلم.

رابعا: أهداف علم الاجتماع السياسي وخصائصه

1-أهداف علم اجتماع السياسي:

أنه من الشروط المهمة لعملية أي علم، أن تكون له أهدافا محددة وواضحة يسعى لتحقيقها، وعلم الاجتماع السياسي كعلم مستقل ومتكامل، له أهدافه يعمل على الوصول إليها نذكر منها:

أ- الوصول إلى مجموعة من القوانين والتصورات العامة والأفكار الجديدة.

ب-تبني المناهج السوسيولوجية التي استخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم.

ج- دراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية.

د- دراسة طبيعة التغير المستمر الذي حدث ويحدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظام السياسية المختلفة.

هـ-معالجة التغييرات المستمرة على نوعية الإيديولوجيات السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية (الشيوعية، الماركسية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية، والعنصرية، وصولا إلى الأيديولوجية الجماهيرية).

و- دراسة قضايا ومشاكل التنمية السياسية.

ز- التعرف على مكونات وطبيعة النظم السياسية. [1]

2- خصائص علم الاجتماع السياسي: [2]

يمكن إجمال أهم الخصائص لعلم الاجتماع السياسي في الآتي:

أ-يقود لفهم وتفسير الظواهر السياسية في إطار علاقتها الاجتماعية.

ب- يسند إلى المنطق العلمي في دراسة لتلك الظواهر.

ج- يهدف للوصول إلى تنظيم أوجه النشاط السياسي.

(1) مولود زايد الطبيب، **علم اجتماع السياسي**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

(2) محمد علي، نفس المرجع السابق،

خامسا: رواد علم الاجتماع السياسي [1]

1- **أفلاطون (347-427 ق.م):** من أوائل المساهمة في إثراء الفكري على مر العصور أدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسي في أواخر النصف الأول من القرن العشرين فبرغم من أن الفيلسوف مثاليا لكن جهوده في تلك بتأثير المتغيرات الاجتماعية على السياسة والحكم. كما اهتم بالمؤسسات الاجتماعية وفعالية تأثيرها في تنشئة الأفراد تنشئة سياسية وفعالية الدور الذي تقوم به الأسرة ونظم التعليم، وعوامل مهمة لهذه التنشئة باعتبارها من أهم الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع السياسي.

2- **أرسطو (322-385 ق.م):** يرى في كتابة (السياسة) بأن علم الاجتماع أمر طبيعي والإنسان كاتب اجتماعي. أي أن الناس من غير أي حاجة إلى التعاون، فهو يرى بأن المرء يرتبط بالمجتمع السياسي حتى عند لا فيه شيئا أكثر من المعيشة وذلك يؤكد الرؤية السياسية لأرسطو التي محورها الاجتماعي الإنساني.

3- **ابن خلدون (1332-1406):** يقول الأولى في أن علم الاجتماع السياسية ضرورة ويعتبر الحكماء عن هذا بقولهم "الإنسان المدني بالطبع" أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران فلابد للإنسان أن يتعاون مع أبناء جنسه. لأجل إشباع حاجاته من الغذاء والملبس والوفاء وغيرها من الحاجات الضرورية ثم ينتقل إلى المسألة السياسية فيقول: "فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطة وليد القاهرة حتى لا يصل أحد على غيره بعد وأن هذا هو معنى الملك".

4- **ماكس فيبر(1864-1930)** يطلق على ماكس فيبر أحيانا (ماركس البرجوازي) بمقتضى أنه من خلال أرائه وكتاباته أعاد النظر بالأطروحات التي جاء بها ماركس وأعاد صياغتها حسب أفكاره بعد أن تبنى أصول الرأسمالية الحديثة ونشأتها كما ذهب إلى أن علم الاجتماع

(1) محمد علي، **أصول الاجتماع السياسي، والسياسة والمجتمع في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985.

يجب أن يبحث في تقسيم سببي لسلوك الإنسان وأن يسير نحو الظاهرة ولا يكتفي بمعرفة مظاهرها الخارجية. [1]

سادسا: الاتجاهات النظرية في علم اجتماع السياسي

1-الاتجاهات النظرية في العصور القديمة:

إن جوهر أفكار أفلاطون هو محاولته تجاوز الواقع المرير الذي يعصف بالمجتمع اليوناني من المشكلات وصعوبات والبحث عن مجتمع يخلو من كل المظاهر والظواهر الاجتماعية السلبية، من هنا كتابه (الجمهورية). الذي طرح من خلاله مجتمع المدينة الفاضلة، تلك المدينة التي تقوم عن الفضيلة والعدالة، والحكم الصالح الذي تتحقق في ضله هذه القيم المعنوية العظيمة. كذلك أنه في الفكر السياسي المسيحي يمكن تصنيفه في إطار النظرية السياسية الأخلاقية التي يؤكد روادها على ضرورة ربط بين السياسة والأخلاق انطلاقا من المواجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات في العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة، مثل ذلك في الفكر السياسي الإغريقي.

2- الاتجاهات النظرية الحديثة والمعاصرة:

شهد القرن العشرين طرح أفكار سياسية متعددة تتبلور في عديد من النظريات منها الليبرالية والاشتراكية المثالية حتى جاء كارل ماركس (1818-1838) ليضيف نظرية جديدة سميت باسمه نسبة إليه "الماركسية" وتتلخص أهم إسهامات ماركس النظرية فيما يلي:

- ✓ فسر المجتمع تفسيرا ماديا بحتا لاغيا كل التفسيرات الميتافيزيقية اللاهوتية التي كانت سائدة في العصور القديمة
- ✓ من الناحية الفلسفية أخذ عن هيكل فكرة ديناليكتيكية أو الجدلية على أساس أن العالم قائم على التطور وفقا لعملية الديناميكية وليست استاتيكية جامعة لكنه اختلف معه بتطبيقها على

(1) المرجع نفسه

السلوك المادة وليست الأفكار الجامدة حيث يرى أن المادة هي أساس الوجود وتبلور عن ذلك ثلاثة (3) أسس وعمت عليها الجدلية الماركسية وهي:

- قانون وحدة الأضداد وصراعها، القائم على الإيمان بأن كل شيء يحتوي على الشي ونقيضه وهذا التناقض يولد الصراع الذي يؤدي إلى التطور.
- قانون تحول التغيرات الكمية إلى نوعية أو كيفية.
- قانوني نفي النفي أو سلب السالب الذي بموجبه نتقل التاريخ من مرحلة إلى مرحلة وكل مرحلة تنفي المرحلة السابقة لها.

قسم ماركس التاريخ البشري إلى خمس أقسام:

مرحلة الشيوعية، مرحلة العبودية، مرحلة الإقطاع، مرحلة الرأسمالية، مرحلة الاشتراكية.

إن الفكر الماركسي ليس التيار الفكري الوحيد الذي أسهم في نشأة علم اجتماع السياسي فلقد كان هناك تيارا فكريا معارضا لهذا الفكر الماركسي ومعاصر له في نفس الوقت فقد طالب الكس دي توكفيل بضرورة العمل على إيجاد علم سياسي جديد يتناول الظواهر السياسية الجديدة التي طرأت على عديد من المجتمعات الأوروبية وقد اهتم دي توكفيل بتحلي ظاهرة الديمقراطية وانتشارها أو تأثيرها على الحياة الاجتماعية وتحقيقها للمساواة الاجتماعية ويتمثل الهدف الأساليب لدى توكفيل في إبراز الدور الذي يلعبه النظام السياسي الديمقراطية في فهم الحياة الاجتماعية. [1]

الخلاصـــــــة:

بالرغم من حداثة علم الاجتماع السياسي إلا أنه استجاب لحد كبير لقواعد وأحكام المجتمع التي يستند عليها العمل السياسي وتستند عليها المؤسسات السياسية لتشخيص وتحليل وتفسير العوامل الاجتماعية والحضارية التي تساعد على الاستقرار والهدوء السياسي في المجتمع وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والتطور الحضاري الذي المجتمعات الإنسانية.

(1) مولود زايد الطبيب، نفس المرجع السابق،